تحليل مؤشرات الزواج في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية و السياسية 1986-2008

Analysis of marriage indicators in Algeria in light of the economic and political crisis 1986-2008

فاطمة النوي

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر باتنة1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 06-03-2019 ؛ تاريخ المراجعة : 14-09-2019؛ تاريخ القبول : 30-09-2019

الملخص

الجزائر من الدول التي شهدت تحولات ديموغرافية عميقة مست نظام الزواج و أحدثت تغييرات كبيرة، و خاصة التأثير الكبير الذي خلفته الأزمة السياسية و الاقتصادية، فمنذ عشرية التسعينات عرفت الجزائر انتشار العنف ، و فتحت الأزمة السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988 عنفا مسلحا ضد السكان المدنيين. أزمة اقتصادية ، أزمة سياسية كل ذلك أدى إلى تراجع الزواج و ارتفاع سن الزواج الأول، و لذلك سنقوم بالتركيز في هذه الدراسة هذا على انعكاسات هذه المرحلة و مدى تأثيرها على اتجاهات الزواج في الجزائر.

إن الحديث عن انتقال الزواج يرتكز على ثلاثة عوامل إحصائية و هي العمر المتوسط للزواج المحسوب من خلال طريقة هاجنال (1953) الذي هو بالفعل المرحلة المتوسطة للعزوبة، معدل العزوبة النهائية ،الفرق في العمر بين الزوجين المحسوب بطريقة غير مباشرة بمختلف الأعمار المتوسطة لزواج الرجال والنساء. من خلال هذه العوامل فإن الخلاصة الأساسية هي أن العمر المتوسط للزواج ازداد بشكل رهيب، معدل العزوبة ازداد أيضا حيث نجد أن الفرق في العمر بين الزوجين صغير.

الكلمات المفتاحية: زواج ؛سن الزواج ؛ عزوبة؛ أزمة اقتصادية و سياسية.

Abstract:

Algeria is one of the countries that have undergone profound demographic changes. The marriage system has brought about major changes, especially the great impact of the political and economic crisis. Since the 1990s, Algeria has known the spread of violence and the political crisis after the events of October 1988 opened armed violence against the civilian population. Economic crisis, political crisis all led to the decline of marriage and the rise of the age at first marriage, and therefore we will focus in this study on the implications of this period and the impact on the trends of nuptiality in Algeria.

The discussion of the transmission of marriage is based on three statistical factors: the average age of marriage calculated by the Hagnal method (1953), which is the intermediate stage of marital status, the rate of definitive celibacy, and the difference in age between spouses calculated indirectly by the midian ages of marriage between men and women. Through these factors, the basic conclusion is that the average age of marriage has increased dramatically; the rate of celibacy has also increased, the difference in age between spouses is small.

Key words: Nuptiality; Age of marriage; Celibacy; political and economic crisis.

I.تمهيد

عرف مخطط الزواج في الجزائر تغيرات عميقة حيث أن سن الزواج الأول ارتفع بشكل ملـــحوظ و خاصـــة منذ ســـنوات الثمانـــينات، فخلال سنوات التسعينات ارتفع معدل الزواج ببطئ و استقر عند 5.5‰ و ذلك يتوافق مع تأخـــر ســـن الزواج الأول، إذا كان تطور الزواج في الجزائر مرتبطا بالتطور العام للمجتمع و خاصة التعليم و خروج المرأة إلى ميدان العمل فإنه أيضا تأثر بالأزمة الاقتصادية و السياسية التي انعكست على سوق العمل خلال سنوات التسعينات. فيما يخص الارتفاع المهم للزيجات الملاحظ سنة 1999 يمكن تفسيره بزواج أعداد كبيرة للأشخاص الذين أخروا زواجهم في الماضي بعد تحسن الوضعية الاقتصادية و عودة الاستقرار الأمني عموما و هذا أعاد الأمل و سمح بزواج هؤلاء الأشخاص حتى في سن متأخر. هذا التعويض في الزواج يعتبر ظاهرة مؤقتة لن تؤثر على الاتجاه العام للزواج في الجزائر.

1.I الإشكالية

إن ظاهرة تراجع الزواج ستتلاءم مع مختلف الأسباب كخطوة أولى لانتقال الخصوبة، والحالة الجزائرية لا تبتعد عن هذه القاعدة لأن المعطيات المتوفرة منذ الاستقلال تثبت ارتفاع العمر عند أول زواج. لقد طرأت تغيرات مفاجئة على نموذج الزواج في الجزائر ، و ظهر ذلك في انخفاض خصوبة النساء في سن الإنجاب و خاصة في الأعمار الأقل من 30 سنة، كما أن هذا الانخفاض حديث و هو ناتج عن ظاهرة تأخر سن الزواج و ارتفاع نسب العزوبة، إذن فهذا التغير يحتمل أن يكون العامل الأساسي لانخفاض الخصوبة[1].

منذ منتصف سنوات الثمانينات عرفت أسعار موارد الطاقة هبوطا كبيرا ، فشهدت الجزائر أزمة اقتصادية و المعروف أن الاقتصاد الجزائري يرتكز على صادرات الغاز والبترول بنسبة (95%)، و ذلك أدى إلى تأثر اقتصاد البلاد و تبعته أزمة بطالة[2]، و في بداية انخفاض الخصوبة و تراجع سن زواج المرأة نلاحظ في أجيال سنوات الخمسينات ، أن ثلاث أرباع الفتيات كن متزوجات قبل سن العشرين، مقابل ثلث في جيل السبعينات ،حيث تجاوز سن الزواج من 20 سنة إلى 25 سنة في المتوسط[3]. و قد عرف الزواج تغيرات جذرية مع ارتفاع العزوبة في الأعمار قبل 25 سنة، ففي سنة 1987 ارتفع هذا المعدل إلى 52% ، حيث قدر سن الزواج بـــ 23.7 سنة لدى النساء أما الرجال 27.6 سنة[4].

كما تبع الأزمة الاقتصادية أزمة سياسية خلال عشرية التسعينات، وهي مرحلة تميزت بانتشار العنف (1991-2000) أطلق عليها اسم "العشرية السوداء" ، فبعض الجهات تخلصت من العنف و لكن عشرة ولايات حول العاصمة الجزائرية كانت الأكثر تضررا، و نتج في الجزائر أزمة بطالة مستمرة و ظهرت حركة هجرة كبيرة من الأرياف نحو المدن كلها عجلت في تأخر سن الزواج، حيث قفز العمر المتوسط للزواج الأول من 25 سنة للنساء و 30.2 سنة للرجال في عام 1992 ، إلى 28 سنة بالنسبة للنساء و 31 سنة للرجال في عام 1998[5].

كيف أثرت الأزمة الاقتصادية و السياسية على تطور مؤشرات الزواج في الجزائر ؟ و ما هي أهم التطورات التي شهدتها هذه المؤشرات بعد هذه المرحلة؟

2. I الفرضيات

الفرضية الأولى: يرجع تأخر سن الزواج إلى بروز أزمة بطالة بين الشباب نتجت عن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في منتصف سنوات الثمانينات، و مرحلة العنف خلال عشرية التسعينات.

الفرضية الثانية: يرجع انخفاض و تذبذب أعداد و معدلات الزواج في الجزائر إلى عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد خلال عشرية العنف.

الفرضية الثالثة: يرجع الارتفاع السريع لأعداد و معدلات الزواج في الجزائر، إلى عودة الاستقرار الأمني إلى البلاد بعد انتهاء مرحلة العنف و هو تعويض لظاهرة الزواج.

I .3 الدراسات السابقة

- **دراسات علي قواوسي**

الدراسة الأولى: التحول السكاني،بطالة الشباب،تراجع الزواج و العنف في الجزائر

هي عبارة عن تحليل المحددات الديمغرافية للأزمة الجزائرية، الجانب النظري طور من طرف ماك نيكول (McNicoll, 1984). إن الدراسات السابقة حول العنف السياسي و بالخصوص الإرهاب، أكدت أهمية العوامل الديمغرافية، فمن خلال نظرته حول البحث عن نتائج النمو السكاني، لاحظ Geoffrey McNicoll عدم إبراز العوامل الديمغرافية في حقل العلوم الاجتماعية و التي تذهب إلى تفسير التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية. باستخدام مجموع تركيبات المعطيات الديمغرافية و الاقتصادية و معطيات التحقيقات ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى فحص التأثير الديمغرافي على اقتصاد و مجتمع الجزائر و كيف أنتجت هذه التغيرات تحولا في مختلف الأنظمة الاجتماعية[6].

الدراسة الثانية: إعادة تقدير الديناميكية الديمغرافية المحلية في الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة بالطرق غير المباشرة (1987-2008)

هي عبارة عن مقارنة بين نتائج الطرق المباشرة وغير المباشرة للديناميكية الديمغرافية على المستوى المحلي ، هذه التجربة تكشف عن العلاقة بين العنف السياسي و التطور الديمغرافي ، و يتم التركيز حول الموقف الديمغرافي السكاني أثناء و بعد عشرية العنف. في الحقيقة هناك علاقتان جليتان: واحدة تعين التركيبة الديمغرافية التي تزودنا بالشباب الذين هم في جماعات إرهابية و واحدة تعطينا التأثيرات على الديمغرافيا أثناء العنف، حيث أن العنف كان قد مس المناطق المعزولة بشكل كبير. إن الطرق الغير المباشرة المستعملة سمحت باكتشاف اتجاهات الخصوبة المختلفة بين الولايات نفس الشيئ بالنسبة للوفيات و الهجرة ،و أعطت تحسينا للظواهر الثلاث كان غير ظاهر، كما أنها أعطت نظرة عامة و وصفا لكل ماحدث قبل و بعد عشرية العنف[7].

- **دراسات كمال كاتب**

الدراسة الأولى: نهاية الزواج التقليدي في الجزائر(1876-1998)

هي تحليل إحصائي بواسطة المعطيات التالية:عدد المواليد، احتمالات بقاء الأجيال المتعاقبة انطلاقا من موضوعها "الزواج"، هذا العمل يطلعنا على تاريخ طويل للجزائر أثناء الاستعمار وبعد الاستعمار بنظرة حركية و ظواهر حركة السكان، و تفتح كذلك تساؤلات جديدة حول التأمل،فهي وصف شكلي (مورفولوجي) و متغيرات تفسيرية كثيرة و تحليلات أخرى يمكن استنتاجها بسهولة. و تركز هذه الدراسة الديمغرافية على متغير "الزواج" فكمال كاتب يسلط الضوء على معرفة مختلف الظواهر، الاقتصادية، السياسية الاجتماعية و الثقافية التي تغير التاريخ التناسلي لمختلف الأجيال المتعاقبة .إن حقل الملاحظة يسمح في الحقيقة بإظهار طبيعة التطورات التي تؤثر في أعماق المجتمع الجزائري، فانتقال نموذج الزواج سيرفق الانتقال الديمغرافي (مرورا بوفيات و خصوبة عالية إلى وفيات و خصوبة ضعيفة)[8].

الدراسة الثانية: العنف السياسي و الهجرة في الجزائر

هي عبارة عن دراسة تحليلية حول درجة تأثير العنف و عدم الاستقرار الأمني على الهجرة في الجزائر، حيث أن هذا الأخير هو عامل أساسي لحركات الهجرة ، فالمثال الجزائري هو دليل على ذلك لأن المجازر التي مست السكان في عدة مناطق أظهرت نزوحا سكانيا حيث أن بعض المناطق كانت خالية تماما من سكانها، وكيف يمكن تمييز الهجرات التي نتجت عن هذا العنف عن غيرها بتوفير إحصائيات من خلال التعدادات ، و إحصاءات متعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، و معطيات تم نشرها في صحيفة جزائرية حول نشاط العنف تاريخها و مكانها(القرى والولايات)، نوع هذا النشاط، الخسائر الناجمة و السكان المتضررين[9].

الطريقة و الأدوات

1.II مناهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي الذي يصف لنا ظاهرة الزواج و مختلف العوامل المؤثرة عليها ،و المنهج المقارن الذي هو عبارة عن سلسلة مقارنات تكشف لنا عن الاختلافات في وسط الإقامة و الولايات، والتي تعبر عن تنوع عوامل التغيرات السياسية والسوسيو اقتصادية.

2. II مصادر المعطيات

➢ **التحقيقات و المسوح الوطنية:** اعتمدنا عدة تحقيقات و مسوح من بينها المسح الجزائري حول الخصوبة 1986 ENAF، المسح الجزائري حول صحة الأم و الطفل ESAME1992 ، المسح الجزائري حول صحة الأسرة ESAF 2002 ، المسح الوطني متعدد المؤشرات MISC3 2006 .

➢ **التعدادات العامة للسكان و السكن:** قامت الجزائر بإجراء خمس تعدادات و قد اعتمدنا على ثلاثة خلال المرحلة المذكورة سابقا و من بينها : تعداد 1987، تعداد 1998 و أخيرا تعداد 2008 .

➢ **الحالة المدنية:** بفضل الجهود المبذولة تم تحسين و تطوير التسجيل في الحالة المدنية خلال السنوات الأخيرة، كما أن مقارنة إحصائيات التعدادات مع إحصائيات الحالة المدنية سيسمح بمعرفة مختلف التطورات، إلا أن التسجيل في الحالة المدنية الجزائرية يبقى غير كامل فيما يتعلق بالمواليد و خصوصا الوفيات، و يتم اللجوء إلى التحقيقات الوطنية لمعالجة هذه الوضعية[10].

II. النتائج و مناقشتها

1. III اتجاهات مؤشرات الزواج في الجزائر

➢ **متوسط سن الزواج الأول:** بلغ متوسط سن الزواج الأول 23.8 سنة لدى الإناث و 27.6 سنة لدى الذكور سنة 1986 ثم ارتفع إلى 27.6 سنة و31.3 سنة على التوالي في عام 1998، هذا التطور الذي يشهده العمر المتوسط للزواج الأول يبين التغير الجذري لوتيرة العزوبة حسب العمر[11]. يبدو أن التطور الحديث للعمر المتوسط عند الزواج الأول يتميز بأنه ثابت لدى النساء والرجال حيث تثبت النتائج الأولية لتعداد 2008، أن هذا العمر بلغ 29.3 سنة لدى النساء و33.0 سنة لدى الرجال مقابل 29.8 و 33.5 سنة في عام 2006[12].إن اتجاه العمر المتوسط للزواج الأول حسب نتائج التحقيقات (المسح الجزائري حول صحة الأسرة،PAPFAM 2002 و MICS3 2006، تدل بأن الاتجاه المتصاعد يستمر، 29.8 سنة لدى النساء و 33.5 سنة للرجال لعام 2006.كذلك هذا الارتفاع يتعلق كذلك بالمناطق الريفية كما في الحضرية و هو سريع جدا في الريف، غير أن العمر المتوسط للزواج الأول هو أكثر ارتفاعا في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية. إن الفرق بين العالم الريفي حيث تتزوج النساء في سن صغير و العالم الحضري حيث تتزوج النساء في سن متأخر نسبيا قد انتهى[13].

شكل رقم (1):تطور العمر المتوسط عند الزواج الأول و الفرق في العمر بين الجنسين في الجزائر بين 1986-2008

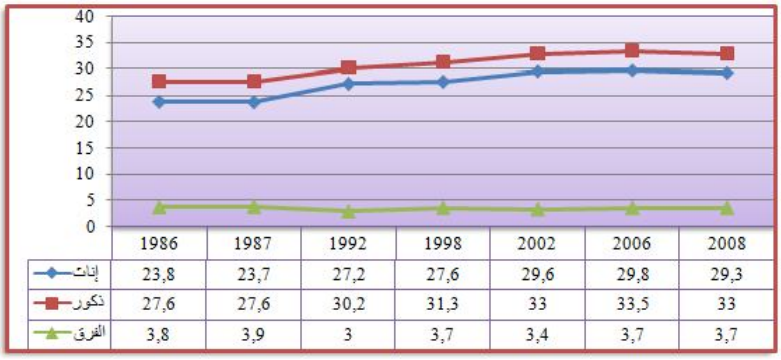

	1986	1987	1992	1998	2002	2006	2008
إناث	23,8	23,7	27,2	27,6	29,6	29,8	29,3
ذكور	27,6	27,6	30,2	31,3	33	33,5	33
الفرق	3,8	3,9	3	3,7	3,4	3,7	3,7

Source : Rapports d'Enquêtes et de recensements.

إن الفرق بين الريف و الحضر كان بالنسبة للذكور 1.3 سنة و الإناث 1.1 سنة لعام 1986 ليرتفع إلى 2.4 سنة لعام 1992 لكلا الجنسين، ثم انخفض هذا الفرق إلى 0.9 سنة بالنسبة للإناث في عام 2006 و هذا يدل على أن التغيرات التي طرأت على سن الزواج في الريف هي نفسها في الحضر.

جدول رقم(1): تطور العمر المتوسط للزواج الأول حسب الجنس و محل الإقامة بين 1986 و 2006 (طريقة هاجنال)

الجنس	ذكور				إناث			
السنة	1986	1992	2002	2006	1986	1992	2002	2006
وسط الإقامة								
حضر	27.7	31.2	33.7	34.2	23.8	26.9	30	30.0
ريف	26.4	28.8	31.9	32.6	22.7	24.5	29.1	29.7
الفرق	1.3	2.4	1.8	2	1.1	2.4	0.9	0.9

Source: ENAF 1986, EASME 1992, EASF 2002, MICS 3 2006

➢ **الحالة الزواجية :** نلاحظ أن الحالة الزواجية في الجزائر عرفت عدة تغيرات و ذلك حسب المراحل التي مرت بها ، حيث أن معدلات الزواج انخفضت بين 1986 و 1998من 54.5% إلى 30% لدى الذكور و من 55% إلى 32% لدى الإناث ،ثم تعود إلى الارتفاع سنة 2008 لتبلغ 48% لدى الذكور و 49.5% لدى الإناث، و يرجع الانخفاض السريع في عام 1998 إلى الأزمة السياسية و الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال مرحلة التسعينات، لتعود هذه المعدلات إلى الارتفاع السريع و ذلك تعويض للزواج بعد عودة الاستقرار و الأمن. أما معدلا ت العزوبة فقد شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 1998 ب 69% لدى الذكور و 62% لدى الإناث ثم انخفضت إلى 50.9% لدى الذكور و 41.5% لدى الإناث في سنة 2008.

شكل رقم(2):توزيع السكان الأكبر من 15 سنة حسب الحالة الزواجية والجنس في الجزائر 1986-2008

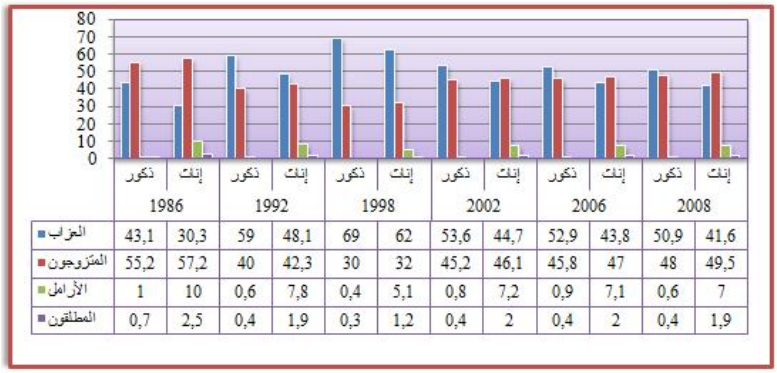

Source: ENAF 1986, EASME 1992, EASF 2002, MICS 3 2006, ONS

فيما حالات الترمل والطلاق فنسبها مهملة حيث نجد أن الترمل معدلاته مرتفعة لدى الإناث أكثر من الذكور كما عرفت سنة 1986 أكبر نسب ترمل لدى الإناث ب 10% لتنخفض إلى 6.9% سنة 2008، أما الذكور فمن1% إلى 0.6% خلال نفس الفترة فيما يتعلق بمعدلات الطلاق التي تمثل 2.5% لتنخفض إلى 1.9% بالنسبة للإناث بين 1986 و 2008، و 0.7% إلى 0.3% بالنسبة للذكور.

➢ **أعداد و معدلات الزواج في الجزائر:** الجدول رقم 2 يبين أعداد الزواج و المعدل الخام للزواج في الجزائر بين 1986-2008 حيث أن أعداد الزواج ارتفعت من 128802 زيجة سنة 1986 إلى 159380 سنة 1992 ثم عرفت عدم استقرار إلى غاية سنة 1997 حيث بلغت حوالي 157831 زيجة و استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 لتبلغ

331190 زيجة. فيما يخص المعدل الخام للزواج فقد استقرت قيمته بين 5.7‰ إلى 5.85‰ بين سنتي 1986 و 2000، حيث عرفت هذه المعدلات تذبذبا خلال هذه الفترة لتعاود الارتفاع بعد ذلك من 6.26‰ إلى 9.58‰ بين 2001 و 2008.

لقد شهدت أعداد الزواج عبر مختلف ولايات الجزائر انخفاضا محسوسا و تذبذبا خاصة خلال الفترة 1995 إلى 1999، باستثناء بعض ولايات الجنوب كتندوف و النعامة التي يلاحظ أن أعداد الزواج عندها ترتفع نسبيا. و بعد نهاية هذه الفترة تعود هذه الأعداد إلى الارتفاع السريع في جميع ولايات الجزائر[14].

جدول رقم (2): تطور أعداد و معدلات الزواج في الجزائر بين 1986-2008

السنوات	أعداد الزواج	معدلات الزواج ‰
1986	128802	5.7
1987	137624	5,95
1990	149345	5,97
1991	151467	5,91
1992	159380	6,07
1993	153137	5,69
1994	157954	5,38
1995	152786	5,45
1996	156870	5,49
1997	157831	5,43
1998	158298	5,36
1999	163126	5,45
2000	177546	5,85
2001	194273	6,29
2002	218620	6,97
2003	240463	7,55
2004	267633	8,27
2005	279548	8,5
2006	295295	8,82
2007	325485	9,55
2008	331190	9,58

Source : ONS, Données Statistiques – Démographie 1986-2005

- **شدة الزواج:** واحدة من المميزات التي تعكس مخطط الزواج لدولة ما أو لمجتمع ما هو شدة الزواج، و هي عبارة عن نسب الأشخاص الذين ينتهون بالزواج قبل بلوغ عتبة العزوبة النهائية أي 50 سنة تماما. أثناء الاضطرابات الاقتصادية و السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري ، نجد أن الزواج مازال شبه معمم تقريبا و شدته ثابتة نسبيا ، و ذلك منذ أربع عشريات ، و لكن بنسب أقل بالنسبة للذكور.

فيما يخص العزوبة النهائية ، يلاحظ تغير في المحددات لدى النساء التي ظهرت في سنوات التسعينات، حيث أن هذه الظاهرة كانت تميز الرجال أكثر فيما سبق ،فحصة النساء العازبات في هذه السن لا يتجاوز 2% و أحدث مسح أنجز سنة 2006 يبين أن هذه القيمة أصبحت 3.4% كما أن هذه النسبة ارتفعت سنة 2008 إلى 4.1%و هذا يظهر التغير الحاصل في نظام الزواج[15].

شكل رقم(3):تطور شدة الزواج بالمئة في الجزائر بين 1987 و 2008

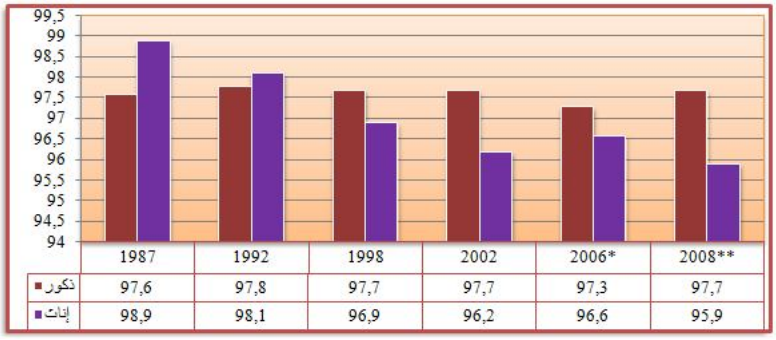

Source : Rapports des Recensements et de l'enquête EASF 2002

***** calcul personnel à partir de Misc3 2006, p 103
**Hamouda ,N. (2009), p 11

➢ **معدلات العزوبة:** إن العزوبة شبه معممة قبل سن 24 سنة لدى الرجال و النساء بين 1986 و 2008، وتنخفض نسبيا بتوالي الأعمار، حيث أنها تبلغ 13.2% سنة 1986 لدى الرجال في الفئة 30-34 و تشمل ربع الرجال تقريبا في سنة 1992 و ثلثهم في عام 1998 و نصفهم في سنتي 2002 و2008، أما الفئة 40-44 سنة فنجدها تبلغ 10.3% في سنة 2008 و ما فوق سن 45 سنة تصبح هذه النسبة مهملة. فيما يخص النساء فإن هذه النسبة تمثل 20.6% في سنة 1986 و ثلث النساء في سنة 1992 و نصفهم في سنة 2008 و ذلك في الفئة العمرية 25-29 سنة ، من جانب أخر فإن نسبة العازبات في الفئة العمرية 30-34 سنة تضاعفت ثلاث مرات ،حيث تجاوزت 13 إلى 35% بين 1992 و 2008، هناك أيضا ارتفاع للعزوبة في الفئة 35-39 سنة و 40-44 سنة.

جدول رقم(3): تطور معدلات العزوبة في الجزائر حسب الجنس و فئات الأعمار بين 1986-2008

العمر	ذكور					إناث				
	1986	1992	1998*	2002	2008**	1986	1992	1998*	2002	2008**
19-15	99.0	99.8	99.90	99.8	99,9	91.0	96.4	97.43	98.1	97,3
24-20	88.3	95.7	97.25	98.4	98,1	51.4	70.4	76.46	83.4	77,7
29-25	46.1	71.6	77.73	85.3	82,4	20.6	34.8	45.25	57.5	51,6
34-30	13.2	28.6	37.86	53.6	50,0	8.4	13.2	22.44	33.7	34,7
39-35	3.2	6.8	12.68	18.9	24,3	5.6	6.4	11.25	16.6	23,3
44-40	2.3	3.2	4.44	7.3	10,3	1.5	3.1	5.45	9.1	12,8
49-45	1.5	2.2	4.44	2.3	4,8	0.8	1.9	3.10	3.8	6,7

Source: ENAF 1986, EASME 1992, EASF 2002
* Mouhamed BEDROUNI. (2007), p 123
** HAMMOUDA, N. (2009), p 11

III .2 الأزمة الاقتصادية، تفاقم ظاهرة البطالة و مشكلة تأخر الزواج

إن سوء الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ارتبط بهبوط أسعار موارد الطاقة في منتصف سنوات الثمانينات جاء ذلك مع أحداث أكتوبر 1988،و العنف المسلح ابتدءا من سنة 1992 ولا يوجد شك في أن تدهور الظروف المعيشية (الفقر و البطالة) له علاقة كبيرة بالعنف. كما أن التأثير المرتبط بانهيار أسعار موارد الطاقة و الضغط الديمغرافي (النمو السكاني الذي تضاعف منذ سنة 1962)، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة حوالي 30% ، و قد تجاوز هذا المعدل لدى الفئات الشابة و الذين يعيشون ظروفا صعبة[16].

بين سنتي 1950 و 1990 ارتفع عدد البالغين من العمر 15-24 سنة من 1.63 إلى 5.13 مليون و أفراد هذه الفئة عموما متعلمون و لكن لم ينجحوا في الدخول إلى عالم الشغل حيث قدر عدد البطالين ب 1.26 مليون سنة 1991، كما تقدر نسبة البالغين من العمر أقل من 25 سنة 65% و 40% يمثلون قوى عاملة سنة 1987 و قد انخفضت إلى 35% سنة 2004[17]. إن وضعية الشغل في الجزائر عرفت تدهورا منذ النمو السكاني السابق، حيث أن مناصب الشغل أصبحت نادرة، و بلغ عدد البطالين 650.000 سنة 1984 إلى 1.800.000 سنة 1989 إلى 2.100.000 في عام 1995، و من بين 100 عامل 31 فقط يجدون وظيفة و69 هم بطالون. الملاحظ أن معدلات البطالة تضاعفت بين سنتي 1990 و 1997 و قد مست 20% من السكان، وبالخصوص الشباب و حسب الديوان الوطني للإحصائيات عرفت هذه المعدلات انخفاضا محسوسا خلال السنوات الأخيرة ، فتوفير مناصب الشغل يبقى أمرا جزئيا يقابله مشكل التنمية في الجزائر[18].

إن هذه الأرقام تترجم صعوبات دخول هؤلاء الشباب إلى عالم الشغل، و الذي يجعلهم يفكرون في تأجيل الزواج (مع العلم أنهم يجب أن يعملوا سنوات لكي يجهزوا أنفسهم قبل أن يتزوجوا).مثال على ذلك فتوفير مصاريف الزواج يحتاج إلى ميزانية كبيرة مدتها حوالي ثلاث سنوات و لهذا فأغلبية الشباب يؤخرون سن زواجهم. من خلال معطيات استمارة المسح حول صحة الأم و الطفل Papchild 1992 تم حساب الأعمار المتوسطة للزواج الأول للرجال و النساء حسب الحالة الفردية ، و قد تم التحصل على نفس نتائج تعداد 1987، فمن جهة النساء المشتغلات يؤخرن زواجهن ب 6 سنوات عن اللواتي لا يشتغلن و الرجال البطالون يؤخرون سن زواجهم ب 4 سنوات عن المشتغلين.كما أن الأعمار المتوسطة للزواج الأول ارتفعت في جميع الفئات.إن النساء المبحوثات في مسح 1992 و اللواتي يعملن قبل أن يتزوجن يؤخرن زواجهن بثلاث سنوات لتحضير جهازهن . إن التغيرات الاقتصادية كان لها تأثير مفاجئ على الشباب الجزائري، ففئة الشباب و مشكلة البطالة و تراجع الزواج و عدم التوازن الاقتصادي منع هؤلاء الشباب من تكوين أسرة خاصة بهم[19].

III .3 أعمال العنف خلال سنوات التسعينات

- **تطور أعمال العنف:** إن العنف الذي شهدته الجزائر خلال سنوات التسعينات راح ضحيته حوالي 50.000 وأكثر أو 200.000 قتيل، و ألاف المفقودين و مئات الآلاف في المنفى، كما أن بعض الأشخاص تركوا أراضيهم و منازلهم، و كذلك المناطق الحضرية الملغمة من أجل التخلص و الهروب من العنف وأيضا من القمع. خلال هذه الفترة انعكس عدم الاستقرار على السكان الجزائريين حيث تراجع الزواج و انخفضت المواليد[20]، و من الجدير بالذكر أن أعمال العنف كانت متزايدة في عام 1994 وطبقا لبعض المراقبين الأجانب يقدر عدد القتلى بين جانفي 1994 و ربيع 1995 بأكثر من 40.000 قتيلا [21]. كما أن هناك ملفا خاصا بالعنف يتضمن معلومات نشرتها صحيفة خاصة مستقلة بين جانفي 1996 و جوان 2001، و صنف هذا الملف حوالي 1968 أعمال عنف مسلحة راح ضحيتها 15250 قتيل، و سنة 1997 عرفت عددا كبيرا من القتلى بما أن أغلب المجازر حدثت في القرى و مست سكان المناطق المحيطة بالمدن الكبرى ،و لكن هذا الملف لا يحتوي على مجموع أعمال العنف المسلحة كاملة.

كذلك في عام 1997، تم إحصاء 429 عمل مسلح و الذي تسبب في وفاة 6294 شخص من أجل هذه السنة ، ONDH (الرقابة الوطنية لحقوق الإنسان ، المؤسسة التابعة للسلطة السياسية الجزائرية) أحصت حوالي 554 اعتداءات و 4643 شخـــصا قتلوا ، و يؤخذ في الحسبان نشاط الأمن ضد الجماعات المسلحة، هذه النسبة تتوافق عموما مع إحصاءات

الضحايا التي نتجت من مصادر مختلفة :25% من الإسلاميين ، 25% أعضاء الأمن (الجيش، الشرطة، الدرك، حراس) و 50% مدنيين من مختلف الفئات الاجتماعية و لم يشتركوا في النزاع المسلح.الملف يحتوي على مجموع ولايات الوطن ،خرائط العنف(الأعمال المسلحة و الوفيات الناجمة عنها) و لكنها غير مطابقة تماما لأنه توجد مناطق (القبائل، جيجل) حيث عدد أعمال العنف مرتفعة ولكن لا توجد مجـــازر السكان و منطقيا ، يكون عدد الضحايا أقل أهمية عن مناطق أخرى فيها عدد قليل من أعمال العنف المسلحة و لكن تم فيها ارتكاب مجازر مست السكان المدنيين (تيارت، الجلفة، عين الدفلى)[22].

بما أن هذا العنف انتهى مع الفترة الدامية (1992-1997) و مع نهاية هذه المجازر التي مست المدنيين، فإن مستوى العنف لم يتوقف عن الانخفاض.و في الفترة 2000-2001 تم إحصاء 2300 من الضحايا و 1300 ضحية في شهر واحد لسنة 1997 وحدها،هذه الأرقام متضاربة و غير متفق عليها حيث تم نشر تقرير يحتوي على 9000 ضحية في سنة 2000، و لا شك أن عدم الاستقرار مرتبط بالعنف و هذا ما أثر على تطور عدم الاستقرار :الغذائي،الاقتصادي و الصحي[23].

- **جغرافيا العنف و الزواج:** إن هذا العنف كان موجها بالدرجة الأولى ضد القرى و المناطق المعزولة ، و معظم أعمال العنف مست المنطقة التي مساحتها حوالي 150 كلم^2 جنوب العاصمة الجزائرية،و تشمل المدية والبليدة وسهول متيجة (تقع جنوب العاصمة) و المنطقة الثانية الأكثر تضررا في البلاد تقع في الغرب الجزائري (غيليزان)[24]. و قد مست أعمال العنف الشمال الجزائري ، و لكن 43% منها تمركزت في 6 ولايات وسط البلاد حول العاصمة ، و خاصة منطقة القبائل إذا أضفنا لها الأعمال المسلحة في الثلاث ولايات الأخرى المجاورة (تيارت، الجلفة، عين الدفلى، حيث يكون ثلثين من النشاطات التي تمركزت فيها، و المناطق الجبلية الظهرة (تقع شمال شرق ولاية غيليزان) و الونشريس (تقع بين ولايتي الشلف و تيسمسيلت)، و هي مناطق حيث كان العنف المسلح موجها ضد السكان، بخلاف منطقة القبائل التي كان الأمن فيها مستهدفا و هي تقع خارج المدن الكبرى ،إن مستوى العنف الأكثر ارتفاعا يكون في هذه المناطق الجبلية[25].

هناك تحليل خاص تم إجراؤه من أجل كشف التوزيع الجغرافي للمجازر التي عرفتها الولايات الجزائرية و يعتمد ذلك على نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1990، حيث أن مجموع الولايات المتضررة ينقسم إلى 6 مناطق: المنطقة 1 تحتوي على الولايات التي عدد أعمال العنف فيها حوالي أكثر من 50 و هي (الجزائر، البليدة، المدية) و المنطقة 2 تمثل الولايات التي عدد أعمال العنف فيها أكثر من 20 و أقل من 50 (تيبازة، عين الدفلى،تلمسان ، تيارت و سعيدة)، المنطقة 3 و عدد أعمال العنف فيها أكثر من 10 و أقل من 20 (غليزان،سيدي بلعباس،تيزي وزو ، بومرداس والمسيلة) ، أما المنطقة 4 تحتوي على الولايات التي يكون عدد أعمال العنف فيها أكثر من 5 و أقل من 10، و المنطقة 5 فيها أكثر من واحدة و أقل من 5 و أخيرا المنطقة 6 لم تحدث فيها مجازر، حيث تم إحصاء عدد أعمال العنف في كل منطقة و تقسيمه على 48 ولاية للحصول على متوسط عدد أعمال العنف. التحليل الآخر قام به Ait-Larbi et Coll عن طريق الانتخابات التشريعية لسنة 1991حيث وجدا أن عدد المجازر في المنطقة 1 حوالي 100 في المتوسط[26].

من أجل إعطاء نظرة تقريبية حول علاقة العنف بتراجع الزواج في الجزائر نقوم بتحليل الخريطة الجغرافية للجزائر حسب الأشكال 4، 5، 6، و التي تبين توزيع أعمال العنف و عدد القتلى و متوسط سن الزواج الأول للرجال و النساء من خلال تعداد 1998، فيتبين لنا أن بعض الولايات الساحلية و ما جاورها و التي كانت أكثر تضررا من العنف يلاحظ عندها ارتفاع كبير في سن الزواج ، كما أن هناك ولايات أقل تضررا و رغم هذا يتأخر فيها سن الزواج، كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب انخفضت أعمال العنف و انخفض سن الزواج و العكس صحيح.

شكل رقم(4): التوزيع الجغرافي للوفيات أثناء الأزمة السياسية (عشرية العنف) لكل 100.000 شخص في ولايات الجزائر حسب كمال كاتب

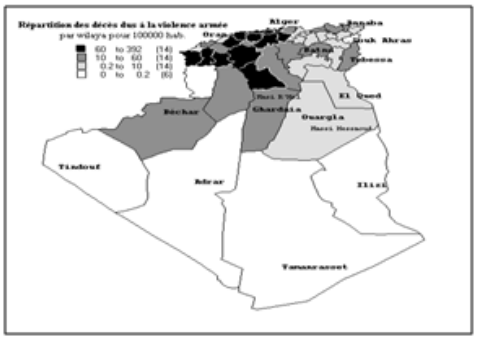

Source : Kateb, K. (2007a), p 5

شكل رقم(5): التوزيع الجغرافي للوفيات أثناء عشرية العنف لكل 100.000 شخص في ولايات الجزائر حسب كمال كاتب

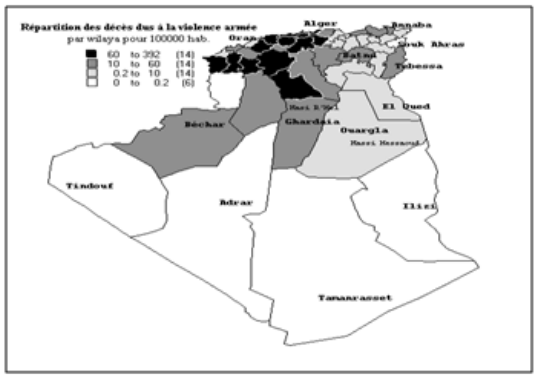

Source : Kateb, K. (2007a), p 5

شكل رقم (6): التوزيع الجغرافي لمتوسط سن الزواج الأول في الجزائر للرجال والنساء سنة 1998

نساء رجال

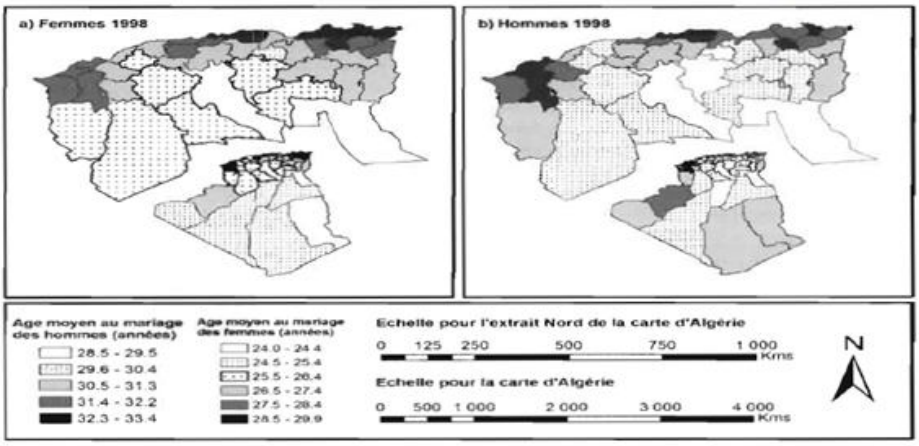

Source : Bedidi. O, Z. (2005), p 35

III. خلاصة

أزمة سياسية في الجزائر نتجت من أعماق أزمة اقتصادية تفاقمت منذ سنوات الثمانينات و أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الصحية ، جميع هذه العناصر اجتمعت و كان لها علاقة بتحول نظام الزواج الذي طرأت عليه تغيرات كبيرة خلال تلك الفترة. في الجزائر لم تكن هذه الظاهرة معروفة على الأقل بالشكل الحالي وهي

نتيجة السياسة المتبعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي منذ الاستقلال والى اليوم والتي كان من ثمرتها تأخر سن الزواج وبالتالي استفحال ظاهرة العزوبة وانعكاسها سلبا على الشباب و الأسرة والمجتمع. و مع انتهاء العنف و عودة الاستقرار الأمني في مختلف ولايات الجزائر يبقى مشكل تأخر الزواج مطروحا حيث أن تفاقم ظاهرة البطالة و سوء ظروف المعيشة الذي استمر طيلة تلك الفترة جعل فئات الشباب يواجهون صعوبات كبيرة تقف عائقا أمام تحقيق طموحاتهم.

إن الإحصائيات المتوفرة تدل على وضعية متفاقمة ، لأن هناك صعوبات كبيرة تواجه البلاد في اقتصادها الذي تأثر لمدة عشر سنوات بعنف العشرية السوداء، والذي تبعته تغيرات في المجتمع الجزائري و يؤخذ في الحسبان التغيرات الديمغرافية خلال السنوات الأخيرة و ظهور فئات شباب كثيرة يمثلون عددا كبيرا في سوق العمل و الذي هو غير قادر على احتوائهم.

الإحالات و المراجع

[1]Casterline, J. B. (2011).**Fertility prospects in the Arab region**.Population Division, Ohio State University, Department of Economic and Social Affairs, United States of America, p. 4.

[2] Ouadah,B .Z., Lebugle ,M. ,A. (2007). **ALGÉRIE-IRAN : DEUX VISAGES D'UNE MÊME TRANSITION DE LA FÉCONDITÉ**, Chapitre 3. POPULATIONS EN TRANSITION. Recueil préparé par Magali Barbieri, Unité de recherche Population et développement,Paris, p.76.

[3] Fargues ,P, (2003). **La femme dans les pays arabes, vers une remise en cause du système patriarcal.** Population et Sociétés. 387, institut national d'études démographiques, (INED), Paris, février, p.2.

[4] MAZOUZ, M. (1998)**. POPULATION, SOCIÉTÉ ET DÉVELOPPEMENT EN ALGÉRIE: FACTEUR HISTORIQUES ET PROBLÈMES ACTUELS,** CHAPITRE 1 .LA SOCIÉTÉ ALGÉRIENNE ENTRE POPULA TION ET DÉVELOPPEMENT. Centre fiançais sur la population et le développement, p.41.

[5] Ouadah,B .Z. (2001). **Rapports de genre et residence patrilocale du couple : cas de l'Algérie,** Institut national d'Études Démographiques **(**INED), Paris, p.15.

[6] Ali KOUAOUCI (2004), **Population Transitions, Youth Unemployment, Postponement of Marriage and Violence in Algeria**. The Journal of North African Studies. OnLine : http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629380420003233 29?journalCode=fnas20 , (Visité le 18/02/ 2013)

[7] Kouaouci, A et Saadi, R. (2013). **La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie au cours des 20 dernières années par les techniques d'estimation indirecte (1987-2008).**Cahiers québécois de démographie.42(1)

[8] Kateb Kamel, **(2001), La fin du mariage traditionnel en Algérie 1876-1998 - Une exigence d'égalité des sexes**, Editions Bouchene, France.

[9] KATEB, K.(2007), **Violences politiques et migration en Algérie**. Dans AIDELF, Les migrations internationales, observation, analyse et perspectives. Hongrie: Budapest. OnLine :

http://www.erudit.org/livre/aidelf/2004/001388co.pdf (Visité le 7 /02/ 2013)

[10] C.I.C.R.E.D. (1974). «La population de l'Algérie», World population year, pp.12-15.

[11] Ouadah,B .Z. (2012). **Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1998**. 185Unité de recherche migration et sociétés (URMIS), p 32.

[12] Conseil National Economique et Social (C.N.E.S) 2008, **Rapport National sur le Développement Humain**, Algérie: réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement, p 63

[13] Kateb, K. (2008). Évolutions du système matrimonial au Maghreb. *Unions, familles et ménages* ,506 Formation des unions et mariages, p

[14] Kouaouci, A et Saadi, R. (2013). loc cit.

[15] BEDROUNI MOUHAMED (2007), " **LA DÉMOGRAPHIE RGÉIONALE EN ALGÉRIE: ANALYSES COMPARATIVES",** BLIDA : THÉSE DE DOCTORAT D'ETAT**,** FACULTE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES, UNIVERSITÉ SAAD DAHLEB, p 124.

[16] KATEB, K. (2007b). **Violences politiques et migration au Maghreb**. Les migrations internationales, observation, analyse et perspectives. Hongrie: Budapest, p. 12.

[17] Ali Kouaouci,(2004), loc cit, pp 33-34.

[18] BOUKLIA, H.R ET TALAHITE, F. (2007). **MARCHÉ DU TRAVAIL, RÉGULATION ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE EN ALGÉRIE**.8 th mediterranean Research Meeting.Robert Schuman centre for studies Mediterranean programme, European University Institue, pp .3-10.

[19] Ouadah.B, Z. (2005). **Avoir 30 ans et être encore célibataire: une catégorie émergente en Algérie**. Institut national d'études démographiques, pp .42-44.

[20] Kouaouci, A et Rabah, S. Idem, p 2

[21] سيفرين لابات (2003)،**الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب و الأدغال**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ،ص 195

[22] KATEB, K.(2007a).Loc cit , pp. 568-569

[23] Global IDP. (2005). **PROFILE OF INTERNAL DISPLACEMENT: ALGERIA**. Compilation of the information available in the Global IDP Database of the Norwegian Refugee Council. Geneva – Switzerland, p 16.

[24] Kalyvas. S. N (1999), **THE LOGIC OF MASSACRES IN ALGERIA**. RATIONALITY AND SOCIETY, USA : NewYork University, 247, OnLine : <http://www.seminario2005.unal.edu.co/Trabajos/Kalyvas/Wanton%20and%20senseless.pdf>, (visité le 19 /05 / 2013)

[25] KATEB, K. (2007a). Idem, p. 569.

[26] SNAPAP & CISA (2010), "**Rapport Alternatif aux Troisième et quatrième rapport du gouvernement Algérien sur l'application du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels**", Alger : Institut Hoggar, pp 42-43.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

فاطمة النوي**(2019) تحليل مؤشرات الزواج في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية و السياسية 1986-2008 .** مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 11 (03)/ 2019 الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (105-116)